

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/CP.3
7 October 2009
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التقرير الوطني

لجمهورية مصر العربية

بيجين + ١٥

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

09-0384

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
٢	الجزء الأول- لمحة عن الانجازات والتحديات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٦	الجزء الثاني- النساء والفقير
٨	ألف- تعليم وتدريب المرأة
١٠	باء- النساء والصحة
١٢	جيم- العنف ضد المرأة
١٤	دال- النساء في النزاع المسلح
١٤	هاء- النساء والاقتصاد
١٦	واو- المرأة في السلطة وصنع القرار
١٨	زاي- حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة (حقوق المرأة)
٢١	حاء- المرأة والإعلام
٢٢	طاء- المرأة والبيئة
٢٤	ياء- الطفلة الأنثى
٢٧	الجزء الثالث- التنمية المؤسسية
٣٠	الجزء الرابع- التحديات الرئيسية وكيفية التعامل معها

مقدمة

قلم المجلس القومي للمرأة بإعداد هذا التقرير بمعاونة فريق من الخبراء والمتخصصين مستفيداً من المعلومات التي أتاحتها الأجهزة الحكومية المختصة وعدد من المنظمات غير الحكومية ويهدف هذا التقرير إلى عرض الجهود التي تمت تنفيذاً لبرنامج عمل بكين ١٩٩٥.

الجزء الأول

لمحة عن الانجازات والتحديات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعد تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التزاما هاما تضطلع به الحكومة المصرية في إطار سعيها لتوفير الرفاهية لكافة أفراد الشعب المصري رجالا ونساء ويتضمن هذا الالتزام تمكين المرأة المصرية من المشاركة في مجالات وأنشطة التنمية على اختلاف أنواعها ومستوياتها باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق هذه التنمية.

وعلى مدى العقدين الماضيين ونتيجة لارتفاع مستوى التعليم وزيادة فرص عمل النساء في القطاع الرسمي، اكتسبت المرأة المصرية إمكانات جديدة وازدادت تطلعات النساء وقدراتهن على المنافسة في مجال العمل العام فتحققت زيادة ملحوظة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية جديدة لم يسبق أن أتحت لهن قبل ذلك والمنصب الوحيد غير متاح للمرأة حتى الآن هو منصب المحافظ بالرغم من أن القانون يسمح به.

إن الانجازات التي حققتها مصر في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمثل استجابة ونتيجة طبيعية لعاملين رئيسيين:

الأول: الإرادة السياسية التي تمثلت في توجيهات السيد رئيس الجمهورية المتتالية بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والحث على توسيع دائرة مشاركتها في كل مجالات العمل العام وانعكاس هذه التوجيهات على المستوي التنفيذي حيث اصدر رؤس الوزراء تعليماته لكافة الأجهزة بإنهاء أي ممارسات تدل على التمييز بين الرجل والمرأة.

الثاني: إنشاء المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٠ بقرار جمهوري كمؤسسة دستورية حكومية تتبع مباشرة رئيس الجمهورية تقوم باقتراح السياسات العامة للمؤسسات الدستورية الحكومية وغير الحكومية وخطط النهوض بالمرأة بهدف تنميتها وتمكينها من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومتابعة الجهود التنفيذية في هذا المجال وتقييمها.

قام المجلس القومي للمرأة بإعداد خطة عمل طموحة لتحقيق ما نص عليه منهاج عمل بيبكين في سبيل تمكين المرأة وقد شارك في مناقشة النقاط الاثني عشر لهذا البرنامج كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى القطاع الخاص وممثلي الدول والمؤسسات المانحة. اعتمد المجلس في هذا النشاط على التقرير المتكامل عن "مصر والنوع الاجتماعي- رؤية استشرافية" الذي أصدره المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع البنك الدولي كأساس تركز عليه السياسة القومية للنهوض بالمرأة المصرية.

نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شؤون المرأة والتأكيد على الأخذ بمفهوم النوع الاجتماعي في الخطتين القوميتين الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) والسادسة (٢٠٠٧/٢٠١٢) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بمساهمة فاعلة من المجلس القومي للمرأة وكان من أهم النتائج إن أسفرت الخطة القومية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ عن مضاعفة الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها للمشروعات والبرامج الموجهة للمرأة أما الخطة السادسة ٢٠٠٧/٢٠١٢ استندت إلى التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي كما قَدِّم لأول مرة في مصر مفهوم الموازنات العامة للدولة المستجيب للنوع الاجتماعي وكذلك تغيير مفاهيم المتابعة والتقييم لتكون كذلك على أساس هذه المفاهيم وقد كان لهذا اثر كبير في تغيير مفاهيم أساليب التخطيط في الدولة. كما تم استحداث مؤشرات جديدة غير نمطية لقياس المساواة في مجال (العمل، الصحة، التعليم، الحقوق السياسية) بهدف رصد المكاسب التي تعود على النساء من تنفيذ هذه الخطط وتطوير الأساليب المنهجية المتبعة حالياً للخروج بنظم متابعة وإقرار موازنات مستجيبية للنوع الاجتماعي على المستوي العملي في كل مراحل التخطيط والمتابعة.

كما كان للمجلس القومي للمرأة دور رئيسي في اقتراح وتعديل عددا من التشريعات التي تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة والقضاء على بعض الممارسات التمييزية التي لاتزال قائمة يتلخص البعض منها فيما يلي:

- قام المجلس بمطالبة السيد وزير العدل بإعادة إدراج المادة ٧٧ للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية وهي المادة التي كان قد تم حذفها من القانون قبل تعديله وكانت لها أهمية كبرى في إلزام المحكوم عليه نهائياً بالنفقة بدفعها والتي كان الإخلال بها يعرضه للحبس وقد تمت الاستجابة لذلك وتم تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ وإدراج المادة رقم ٧٦ مكرر.
- إلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن سفر الزوجة والذي كان يحتم ضرورة موافقة الزوج كشرط للسماح بالخروج من البلاد.
- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن عمل المرأة وضرورة توفير معاملة خاصة للمرأة تمكناها من أداء واجباتها نحو أسرتها وعملها والمجتمع... والذي تضمن النص على إجازات الحمل والولادة ورعاية الطفل.
- القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء محاكم للأسرة وتختص تلك المحاكم بنظر المنازعات المتعلقة بالأسرة وتضم لأول مرة مرحلة لتسوية المنازعات الأسرية وديا وضم قضايا النفقة والسكن والحضانة... الخ في محكمة واحده.
- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق تأمين الأسرة:

إنشاء صندوق تامين يتبع بنك ناصر يكفل سداد ما يحكم به للزوجة والأبناء من نفقات وأجور وما في حكمها في حالة امتناع الزوج من دفع النفقة... ويقوم البنك بعد ذلك بمطالبة الزوج وأخذ الإجراءات اللازمة.

- القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن منح الأم الجنسية المصرية لأبنائها:
- تعديل قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بما يكفل لأبناء المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي التمتع بالجنسية المصرية.
- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل:
- رفع التمييز ضد المرأة في مشروع القانون بالأخذ بمفهوم الممول فيما يتعلق بحد الإعفاء دون تمييز بين الرجل والمرأة وكانت الدولة تعامل المرأة المتزوجة على أنها لا تعول الأسرة ولا تعفي من الجزء الخاص بالإعالة والتي يعفي منها الرجل بصفته العائل للأسرة.
- القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ رفع سن الحضانة لخمسة عشر عاما بالنسبة للذكور والإناث.
- القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التأمين الاجتماعي والذي أصبح بمقتضاه من حق الزوج صرف معاش زوجته المتوفاة.
- تم تعديل قانون الأحوال المدنية بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والذي رفع سن الزواج للفتاة إلى ثمانية عشر عاما وألزم الراغبين في الزواج بالفحص الطبي كشرط لإتمامه.
- تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بتجريم ختان الإناث.
- تم تعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب في ضوء التعديل الدستوري للمادة ٦٢ الخاصة بتمكين المرأة من المشاركة السياسية حيث تم إضافة ٣٢ دائرة انتخابية يقتصر الترشيح فيها على المرأة وذلك لمدتين فقط من مدد المجلس وهو ما يضمن ٦٤ مقعدا على الأقل للمرأة هذا بالإضافة إلى تمكين المرأة من الترشيح في باقي الدوائر وعددها ٢٢٢ دائرة وسيتم تطبيقه في أول انتخابات برلمانية في الدولة.
- يقوم المجلس القومي للمرأة بمبادرة رائدة في مجال تنمية قدرات المرأة السياسية تمثلت في إنشاء "مركز التأهيل السياسي للمرأة" لفترة حوالي ثلاث سنوات ثم تم تطويره إلى مركز الدراسات الوطنية للمرأة ويقدم المركز عدة برامج للتنمية السياسية للمرأة بهدف تشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي والعمل العام من خلال برامج توعية للنساء بحقوقهن السياسية وبرامج تدريبية (نظرية وعملية) لدعم قدرة النساء على المشاركة في الحياة السياسية.

وفى سعيه لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة يباشر مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها (امبودزمان) وفروعه الـ (٢٧) في المحافظات نشاطه في تلقي الشكاوي والتصدي للمشكلات التي تعوق المرأة ويمثل المكتب القناة الرسمية التي تتيح لأي امرأة مصرية الإبلاغ عن أي ممارسة تمييزية تتعرض لها. ويعمل بالمكتب مجموعة من المحامين بخلاف عدد آخر من المحامين المتطوعين على مستوى المحافظات.

يقوم المجلس القومي للمرأة حالياً بمشروع طموح يهدف إلى التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة وهو مشروع متكامل للتعامل مع هذه الظاهرة بالإضافة إلى الحملة المكثفة لمكافحة ختان الإناث على مستوى المحافظات.

لم تتوقف الجهود القومية والتزام الحكومة المصرية بتحسين وضع المرأة كشريك فاعل في التنمية عند انشاء المجلس القومي للمرأة بل أيضا إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والذي يشمل قطاع خاص لحقوق المرأة.

• في ضوء استمرار متابعة المجلس للقوانين والتشريعات واقتراح التعديلات تطبيقا لمبدأ المساواة يتم حاليا دراسة:

• مقترح مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات يحدد عقوبة التحرش والمعاكسات ويشدد عقوبة المغتصب.

• إعداد دراسة بمقترح حول تجريم عدم تسليم الميراث الشرعي لمستحقه.

الجزء الثاني

أولاً- النساء والفقير

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

التخفيف من حدة الفقر هو احد الاهداف الرئيسية لخطة مصر طويلة المدى حيث تهدف الخطة الى تخفيف حدة الفقر بنسبة ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢ وتوجه هذه الأهداف نحو الرجال والنساء.

• وافق البرلمان المصرى على اصدار القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الذى ينظم اقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة بهدف التقليل من البطالة ويسرى على الرجال والنساء.

• تقوم سياسة الدولة على الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي ودعم النشاطات الزراعية المدرة للدخل خاصة بين الفئات الفقيرة المهمشة وتوفير القروض الصغيرة ودعم التسويق للمشروعات الصغيرة ودعم برامج التأمين الصحي والاجتماعي لتلبية الاحتياجات الأساسية للقراء.

• هناك برامج مكثفة في وزارة التنمية المحلية والتضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص لتسهيل حصول النساء على القروض ومساعدتهن في انشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بهدف تمكين المرأة اقتصاديا وخاصة النساء اللاتي يعولن اسرهن من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وقد زاد من عدد النساء المستفيدات من القروض الصغيرة والمتناهية الصغر وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم قروضا صغيرة ومحدودة لاعداد كبيرة من النساء فى الريف والحضر.

• هناك مشروع طموح بين وزارة المالية المصرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفام) والسفارة الملكية الهولندية (مشروع تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة) والذي يهدف لإعادة النظر في أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة بما يحقق إعادة توزيع المنافع والتكاليف بهدف تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة بدأ المشروع في عام ٢٠٠٦ وقد قطع شوطا كبيرا ظهرت ملامحه في عدة ممارسات... يشارك المجلس القومي للمرأة في هذا المشروع الذي كان اقتراحا منه ووافقت عليه وزارة المالية وتبنته.

قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة التنمية المحلية والمنظمات غير الحكومية بحملة قومية لمساعدة النساء الفقيرات فى الحصول على بطاقات هوية وهو أمر يسهل سولهن على الخدمات والائتمان.

يحصل الآن الأطفال المنتمون إلى أسر تعولها نساء على إعفاء كامل من الرسوم المدرسية.

- يقدم مركز تنمية مهارات المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة الاستشارات القانونية والتسويقية والمالية والإدارية في مجال المشروعات الصغيرة للسيدات الراغبات في إقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر كما يقدم لهم أفكار جديدة لهذه المشروعات كما يقدم برامج تدريبية لمساعدة النساء على اكتساب المهارات وزيادة انتاجيتهن وايضا لزيادة وعيهن بمشاكل السوق حيث يقوم الخبراء بتقديم المشورة للنساء بشأن المشاكل المطروحة وكيفية التغلب عليها ويساعد أيضا المركز في عملية التسويق محليا ودوليا من خلال الموقع الإلكتروني كليوستور.

- تم تنفيذ مشروع بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف لدعم المرأة المعيلة بشكل أوسع وأكثر انتظاما. ولضمان وصول القروض والدعم إلى الفئات الأكثر احتياجا لمثل ذلك العون، عقد المجلس اتفاقية مع وزارة التنمية المحلية يتم من خلالها الاستفادة من البيانات الجغرافية التي خرج بها مشروع شروق وهو المشروع القومي الجاري تنفيذه من أجل تحسين اوضاع القرية المصرية كما تم عمل حصر شامل لكل النساء المعيلات لاسر بغرض استخدامة في اطار المشروع القومي الذي يهدف لتحسين أوضاعهن.

٢- العقبات... الفجوات... التحديات

- أغلب النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يفتقرن لغطاء من التأمين الصحي والاجتماعي ولا يتمتعن بالحماية القانونية المفروضة.
- الأسر التي تعولها النساء عادة ما يضطر أطفالها للعمل والانقطاع عن التعليم وبالتالي تتزايد معدلات الامية في هذه الاسر مما يزيد من احكام حلقة الفقر عليهم.

٣- الدروس المستفادة

هناك عديد من الدروس المستفادة والتي يمكن ان تستفيد منها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة في صياغة سياساتهم ومشروعاتهم المستقبلية ويمكن تلخيص هذه الدروس على النحو التالي:

- النظر في إصدار تشريع يوفر الحماية القانونية بالنسبة للمرأة في القطاع غير الرسمي.
- من المهم أن تكون للحكومة سياسة أكثر استجابة لاحتياجات المرأة المعيلة من حيث الدخل والاسكان والتأمين الاجتماعي وخلافة حيث تُكوّن هذه الشريحة حوالي ٢٢-٢٤ في المائة من إجمالي عدد الأسر المصرية.
- هناك حاجة لمزيد من تدريب وإعادة تأهيل النساء من أجل الارتفاع بقدراتهن على المنافسة.
- يجب بذل مزيد من الجهد لتنفيذ قانون التعليم الاجباري بالنسبة للفتيات.

- ضرورة تحديث وزيادة أعداد مراكز رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات بحيث يمكن للمرأة أداء وظيفتها المزدوجة في المنزل والعمل وهو ما نص عليه الدستور المصري (مادة ١١) وهو ما من شأنه مساعدتها على كسب الرزق.

ألف- تعليم وتدريب المرأة

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

صدقت الحكومة المصرية على كافة الوثائق الدولية الخاصة بتوفير التعليم للجميع وتبنت الاهداف الدولية الخاصة بمكافحة الامية كاهداف قومية وقد بذلت جهودا كبيرة فيما يتعلق بزيادة معدلات الالتحاق والارتقاء بنوعية التعليم وقد أدى هذا الالتزام من جانب الحكومة إلى زيادة نسبة التحاق الإناث بكافة مراحل التعليم النظامي الرسمي وضافت الفجوة النوعية بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة لتصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٩٦ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي وإلى ٧,٢٧ في المائة في المرحلة الإعدادية ووصلت إلى ٩,٠٥ في المائة في الثانوي العام لصالح الإناث وفي التعليم الفني إلى ٨,٢١ في المائة لصالح الذكور.

- مبادرة السيدة الفاضلة سوزان مبارك للمدارس صديقة الفتيات التي أطلقها المجلس القومي للطفولة والأمومة بإنشاء ١٠٤٧ مدرسة صديقة للفتيات لإلحاق عدد ٣١٤١٠ فتاة في الفئة العمرية من ٦ إلى ١٣ سنة.

- نجحت الهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار في تقليل نسبة الامية بين النساء ويضع المجلس القومي للمرأة القضاء على الأمية على قائمة اهتماماته من خلال متابعة الجهود الحالية والتوصية باتخاذ الاجراءات اللازمة كما يحرص أيضا على دمج فصول محو الامية في كافة أنشطته الرائدة وفي مشاريع القروض البسيطة حيث يطلب من النساء الانتظام في فصول محو الامية كشرط لتمتعهن بمزايا الائتمان المحدود الحجم.

- نجح المجلس القومي للمرأة في العمل على تعديل قانون محو الأمية في عام ٢٠٠٩ مما سيكون له أثر على محو أمية الإناث في المستقبل.

- قامت الحكومة بإنشاء سلسلة من المدارس ذات الفصل الواحد لتشجيع البنات المتسربات من المدارس على الالتحاق بالتعليم النظامي الرسمي.

- تلتزم الحكومة بتوفير فرص أفضل لتعليم الفتاة في مصر من خلال رفع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس كهدف أساسي للبرنامج القومي لتطوير التعليم منذ عام ٢٠٠٠.

- وكان لمبادرة المدارس صديقة الفتيات والتي تهدف لخفض الفجوة النوعية في التعليم الأساسي والتي تم البدء بها في عام ٢٠٠٣ أثرا واضحا في الفترة الأخيرة.

- شهدت السنوات الماضية العديد من أنشطة التدريب المهني التي تلبي احتياجات المرأة وقامت وزارة التخطيط باعادة هيكلة برامج التدريب المهني لتناسب احتياجات وظروف السوق الجديد كما تم

(في القرى) ٤٢٣ دورة تدريبية مهنية استفادت منها ١١٠٥٦ امرأة وفتاة. كما خصصت وزارة الإسكان ٣,٦ مليون جنية مصري لبرامج التدريب المهني للنساء منذ عام ١٩٩٦ تم فيها تدريب ٢٣٧٧٣ امرأة وفتاة.

• نفذت وزارة القوي العاملة والهجرة برنامجا للتدريب المهني للنساء في النواحي الفنية والإدارية كما يقوم مركز إعداد القادة للقطاع الحكومي بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بعقد دورات تدريبية سنوية تشمل تدريب العاملين بالجهاز الإداري بالدولة بالبرامج القيادية الوسطي والإشرافية، والتخصصية والمكتبية الحديثة وبرامج تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي ويستفيد من هذه البرامج الجميع دون تفرقة بين الإناث والذكور كما قامت وزارة الصحة والسكان بتدريب ٥٢ في المائة من النساء العاملات بالوزارة في مجال البرامج الطبية المتخصصة والمهارات الإدارية.

• أقامت وزارة التنمية المحلية ١٨٧ مركزا للتدريب المهني ونظمت عددا كبيرا من الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية التي استفادت منها الاف من النساء والفتيات وقد عهد إلى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالقيام بدور حلقة الوصل بين وزارة التعليم ومختلف المنظمات غير الحكومية في مجال التعليم ومحو أمية النساء وذلك لضمان أفضل النتائج وقام الاتحاد بعقد بروتوكولات بين مختلف المؤسسات والوزارات والمنظمات غير الحكومية بهدف زيادة فرص النساء في تلقي التدريب الفني والمهني.

٢- العقبات... الفجوات... التحديات

- عدم ملائمة الوقت المخصص للتدريب أحيانا لظروف النساء الأسرية خاصة إذا كان في الفترات المسائية.
- هناك حاجة لمزيد من الجهد بتطبيق القانون الخاص بالتعليم الإلزامي للفتيات وتعزيز برامج محو الأمية... فمازالت نسبة الأمية بين النساء عالية مقارنة بالرجال وهناك حملة كبيرة قائمة لعلاج ذلك.
- مازالت الأحوال الاقتصادية للأسر الفقيرة في الريف عائقا أساسيا وبالذات في مناطق الصعيد حيث تقترن تلك الأحوال بعوائق تعرقل تعليم الفتيات.

٣- الدروس المستفادة

- المزيد من التوعية لمحاربه العادات الموروثة والتي تحد من تعليم الفتيات.
- لقد ثبت نفع المدارس الصديقة للفتيات ومدارس المجتمع في توفير نظم تعليم لمن فاتهن قطار التعليم.
- يجب تطوير التعليم والربط بينه وبين احتياجات سوق العمل وتنويعه ليتواءم واحتياجات المناطق الريفية والمناطق البدوية النائية.

- يجب مكافحة ظاهرة الزواج في سن مبكرة في المناطق الريفية من أجل تخفيض نسبة تسرب الفتيات من المدارس.
- أثبتت تجربة مدارس الفصل الواحد نجاحها.

باء- النساء والصحة

١- السياسات والتعديلات التشريعية والبرامج والمشاريع الناجحة

- في سعيها نحو تحسين صحة المرأة قامت الحكومة المصرية بإعداد إستراتيجية للصحة والسكان نتج عنها عدد من البرامج الناجحة والفعالة... وقد لقيت هذه السياسة مساندة من جانب القيادة السياسية العليا والفاعلين المحليين وشركاء التعاون الدولي واستهدفت هذه البرامج محاور الصحة الانجابية وصحة المراهقين وختان الاناث وفيروس نقص المناعة (الايدز) ومحاور أخرى تخص النساء.
- توجد في جميع قري ومراكز الجمهورية وحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدماتها الصحية للمرأة عن طريق أطباء وهيئات تريض مدربين حسب بروتوكول معتمد من وزارة الصحة والسكان بالإضافة إلى مراكز متطورة تسمى مراكز صحة المرأة في أغلب المحافظات ويتم باستمرار تطويرها لتشمل تقديم حزمة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بجانب الصحية، كما يوجد بمحافظات الجمهورية (ريف وحضر) رائدات صحيات يقدمن خدمات التنقيف الصحي للمرأة في جميع المراحل العمرية وتوجيه النساء الريفيات للاستفادة من الخدمات الصحية الأولية والعلاجية.
- تشمل برامج الرعاية الصحية للمرأة في مصر برنامجا قوميا حول الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا أو عن طريق الدم وبصفة خاصة مرض نقص المناعة المكتسبة (AIDS/HIV) ومرض الالتهاب الكبدي الوبائي (HCV) وغيرها من الأمراض كما تم إنشاء ٢٧ مركزا تسمى عيادات صديقة للشباب منتشرة في أنحاء الجمهورية تقوم بتوعية الشباب بخطورة هذه الأمراض وكيفية الوقاية منها وتعريفهم بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأمراض علما بأن هذه المراكز تلتزم بالسرية والخصوصية كما أنشئ خط ساخن لتلقي الاستفسارات وإسداء النصيحة في وزارة ومديريات الصحة.
- كذلك تم تنفيذ عدة مشروعات وبرامج تحرص على الحفاظ على حقوق المرأة في الاستفادة من الخدمات الصحية المتعلقة بالامومة والولادة مثل برامج الامومة الأمنة وصحة الطفل وبرنامج "الأم السليمة = الطفل السليم" والعلاقة بين المعالج والمريض وقد ادت هذه البرامج الى تحقيق انخفاض كبير في معدل وفيات الامهات حيث انخفض هذا المعدل من ٨٤ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حتى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حتى سنة ٢٠٠٦ إلى ٥٥ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ عام ٢٠٠٧ وتعكف وزارة الصحة في الوقت الحالي بالتعاون مع المؤسسات الدولية للابحاث والمنظمات غير الحكومية على وضع بروتوكولات عمل لمقدمي الخدمة.

- تم توفير برامج تدريبية فى مجال تنظيم الاسرة وبدأت مستشفيات الحكومة والجامعات للمرة الاولى بالنظر فى عوامل الخطورة المتعلقة بالولادة الطبيعية وغيرها من الأمور.
- حققت وزارة الصحة والسكان نجاحا كبيرا فى تخفيض نسبة الخصوبة على المستويين المحلى والقومى فارتفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٦,١ فى المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤,٣ فى المائة عام ٢٠٠٨ بالحضر و٥٧,٥ فى المائة بالمناطق الريفية.
- زادت نسبة تقديم الخدمات فى حالات الولادة فى الريف من ٤٨ فى المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢,٢ فى المائة عام ٢٠٠٨.
- وقد بدأت مناقشة الصحة الانجابية للمراهقين للمرة الاولى عام ٢٠٠٣ عندما وضعت وزارة الصحة استراتيجية قومية لصحة المراهقين وبدأت وزارة الصحة برنامجا رائدا للعناية بصحة الشباب فى الجامعات مع توفير عيادات صديقة للشباب واستشارات طبية مجانية حول موضوعات مثل الصحة الانجابية والزواج المبكر وقضايا السكان والقضايا التى تهم الشباب.
- تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بتجريم ختان الإناث.
- سعت الحكومة المصرية فى اطار التزامها بالقضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات الى القضاء على ظاهرة ختان الاناث بحظر ممارسة هذه العادة وشرع المجلس القومى للطفولة والامومة فى تنفيذ برنامج كبير فى ١٢٠ قرية مصرية بهدف تخليصها من هذه الممارسات الضارة.
- على الرغم من ان مرض الايدز لا يعد ظاهرة منتشرة فى مصر فقد قامت وزارة الصحة بإجراء وقائي يهدف إلى نشر التوعية باقامة خط ساخن لتلقى التساؤلات والرد عليها ويقوم المجلس القومى للمرأة فى زيادة التوعية بكيفية الوقاية من هذا المرض وغيره من الامراض مثل التهاب الكبد الوبائى سبى.
- يولى المجلس القومى للمرأة اهتماما بالقضايا الصحية التى تهم المرأة فى كافة مراحل حياتها مثل فترة ما بعد انتهاء مرحلة الخصوبة والرعاية الصحية للمسنات ويتم التركيز على الامراض شائعة الانتشار فى هذه المرحلة العمرية للمرأة مثل سرطان الثدي وهشاشة العظام.

٢- العقبات... الفجوات... التحديات

- برامج التأمين الصحى ليست فى متناول عدد كبير من النساء الفقيرات.
- الخدمات الصحية التى تقدمها الحكومة بصورة مجانية منخفضة الجودة على الرغم من التحسن الاجمالى فى الرعاية الصحية للامهات الا ان خدمات الرعاية الصحية لمرحلة ما بعد الولادة وفقا لما اظهرته نتائج المسح الصحى السكانى مازالت دون المستوى المطلوب.
- إجمام بعض السيدات فى الريف عن التردد على الوحدات الصحية بسبب توظيف أطباء ذكور.

٣- الدروس المستفادة

- استمرار جهود رفع كفاءة وجودة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في الريف.
- يجب مراعاة تعيين الطبيبات والممرضات المدربات في الريف بدلا من الأطباء الذكور.

جيم - العنف ضد المرأة

١- السياسات والتعديلات التشريعية والبرامج والسياسات الناجحة

نتيجة لنقص البيانات المتوفرة والدقيقة عن ظاهرة العنف ضد المرأة فإنه من الصعب تقدير طبيعة ومدى انتشار تلك الظاهرة التي توجد بالفعل في المجتمع المصري كما في أغلب انحاء العالم ومن أول مايلزم لعلاج هذه الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها ان يتم انشاء قاعدة بيانات والعمل على تحليل علاقات السبب والنتيجة وقد تم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه تتضمن إنشاء آليات ازالة العوائق التي تمنع النساء من الإفصاح عما يتعرضن له من العنف وللأسف مازالت معرفتنا بانتشار ظاهرة العنف غير مكتملة فالمعلومات والبيانات المتاحة لا تعكس الحقيقة بأكملها نظرا لأن أغلب النساء يمتنعن عن مناقشة ما يحدث لهن من إساءة والنادر منهن من يبلغن الشرطة.

- هناك اتفاقية تعاون بين جمهورية مصر العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتنفيذ مشروع حول العنف يشارك فيها كل من (وزارة التعاون الدولي، وزارة التنمية المحلية، المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي للطفولة والأمومة (وزارة الدولة للأسرة والسكان حاليا) وتقوم كل جهة بتنفيذ المشروع وفقا لاختصاصاتها.

- في ضوء هذا يتم حاليا بالمجلس القومي للمرأة تنفيذ مشروع العنف ضد المرأة والذي انتهى من مرحلته الأولى والتي تضمنت إعداد دراسة شاملة حول ظاهرة العنف ضد المرأة بجمهورية مصر العربية احتوت على عدة جوانب:

- مسح للبحوث المتوافرة/تحليل للمسح الديموغرافي والصحي وتمكين المرأة؛
- العنف ضد النساء والقانون وتضمن مراجعة للهيكل القانوني بين النظرية والواقع؛
- معالجة الإعلام للعنف (كيف يعي الإعلاميون مشكلة العنف... تحليل ثانوي للبيانات من واقع تقارير المرصد الإعلامي بالمجلس القومي للمرأة؛
- مساعدة ضحايا العنف من خلال الخدمات المتوافرة؛
- كما تضمنت هذه المرحلة تنفيذ عدد من ورش العمل استهدفت مقدمي الخدمة في (دور الإيواء/الجمعيات الأهلية المعنية/الرائدات الريفيات) في بعض القرى، وذلك من اجل تنمية قدرات ومعارف مقدمي الخدمة؛
- ويستكمل حاليا المشروع مرحلته التالية من خلال وضع إستراتيجية وطنية للحد من العنف ضد المرأة.

- يقوم مكتب شكاوي المرأة وفروعه المنتشرة بالمحافظات بالمجلس القومي للمرأة بالتصدي للعنف ضد المرأة بكل أشكاله... وقد قام المكتب بتخصيص خط ساخن مجاني (٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨٨) لتلقي شكاوي النساء ضحايا العنف ويتم حاليا إدخال تعديلات على قانون العقوبات لتغليظ العقوبات الخاصة بالعنف.
- تقوم وزارة الداخلية بالتحقيق في وقائع العنف التي يتم الإبلاغ عنها وتنفيذ الأحكام الصادرة في هذا الصدد.
- تقوم وزارة العدل بالإشراف والتفتيش القضائي على الحالات التي تنظر بالمحاكم وبمراجعة وتعديل القوانين ذات الصلة بالعنف ضد المرأة بصفة دورية.
- يتم بصفة دورية عقد دورات تدريبية لرجال القانون والقائمين على تنفيذه للتوعية بأساليب التعامل مع حالات العنف ضد المرأة في جميع أشكاله وتتم هذه البرامج التدريبية في وزارة العدل ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- توفر وزارة التضامن الاجتماعي عددا من دور الإيواء ببعض محافظات الجمهورية للنساء ضحايا العنف.
- يقوم مكتب الشكاوي بالمجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة الداخلية بتدريب الضباط بأقسام الشرطة على تسجيل شكاوي النساء ضحايا العنف المنزلي وتطالب بعض المنظمات الغير حكومية بتعيين نساء من الشرطة للتحقيق في حالات العنف المنزلي.
- لقد حدث تغيير إيجابي في التشريع بإلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته والخاصة بعقوبة مرتكب جريمة الاغتصاب فقد كان من الممكن للمغتصب في ظل القانون القديم أن يعفي من العقاب بالزواج من الضحية أما الآن لا يمكنه الإفلات من العقوبة المشددة حتى لو تم الزواج.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- مازالت بعض التقاليد تحد من إفصاح الكثير من النساء عما يتعرضن له من عنف أسري أو غيره.
- عدم توافر بيانات دقيقة عن الحالات التي تتعرض لظاهرة العنف.
- مازالت هناك شريحة من نساء وفتيات الريف يتقبلن الضرب من قبل أبائهن وأزواجهن وأخواتهن بسبب عدم وعيهم بحقوقهن.

٣- الدروس المستفادة

- اقتراح القوانين التي تحد من هذه الظاهرة.
- استكمال الدراسات المتعمقة وتحليل ظاهرة العنف ضد النساء والتي تتم الآن في المجلس القومي للمرأة لما لها من ضرورة.
- أهمية إجراء حملات توعيه على نطاق واسع.

دال- النساء في النزاع المسلح

١- السياسات والتعديلات التشريعية والبرامج والمشاريع الناجحة

حيث أن أوضاع النساء في النزاع المسلح لا تنطبق على مصر بشكل مباشر يتم تناول هذا الموضوع في سياق الحروب التي تستعر بالمنطقة والتي يمكن أن تمثل خطرا للعالم بأسره هذا الموضوع أدي إلى تبني سيدة مصر الأولى إنشاء حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام وهي حركة لقيت الكثير من الدعم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من جانب المجتمع المدني وتهدف إلى محاربة وإدانة كل أشكال العنف والدعوة إلى التسامح وقد شاركت الحكومة بوفد رفيع المستوى في المؤتمر الإقليمي الذي عقد مؤخرا حول النساء في النزاعات المسلحة وتقدم الحكومة أيضا ملاذا آمنا لعدد من اللاجئين بينهم نساء جاعوا إلى مصر هربا من النزاعات المسلحة.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- فشل الحوار والمفاوضات في تحسين الأوضاع المتفجرة بسبب الحروب والنزاعات المستمرة التي تسبب معاناة كبيرة للمرأة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.
- لا يتم إشراك النساء في مفاوضات السلام برغم قدرتهن على نشر ثقافة السلام والتسامح.

٣- الدروس المستفادة

- أهمية نشر ثقافة التسامح والسلام.
- يجب استمرار وتوسيع دائرة أنشطة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام ودعم إمكانياتها من أجل إعطائها الشكل المؤسسي وضمان استمرارها مع الحفاظ على قوة الدفع التي تم اكتسابها من خلق شراكات وذلك لتقوية الحركة خاصة على مستوى المنطقة.

هاء- النساء والاقتصاد

١- السياسات والتعديلات التشريعية والبرامج والمشاريع الناجحة

- يؤكد الدستور المصري على مبدأ المساواة بين النساء والرجال في كافة المجالات ومنها الاقتصادية واستكمالاً لجهود الدولة في دعم مشاركة المرأة، أعد المجلس القومي للمرأة خطة

للنهوض بالمرأة على مستوى القاعدة مبنية على الاحتياجات الحقيقية والفعلية للمرأة في المحليات (بدءاً من النجوع والقرى والمدن وصولاً للمحافظات) وقد ارتبطت هذه الخطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الإنمائية للألفية وقد احتوت هذه الخطة على عدد من البرامج والمشروعات تم إدراجها وتوفير الاعتمادات المالية لها في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧/٢٠١٢.

- هناك عدد كبير من الوحدات الحكومية وغير الحكومية تقوم بتوفير فرص للنساء للحصول على قروض سواء كانت في صورة قروض فردية أو جماعية وتمثل هذه الوحدات في الصندوق الاجتماعي للتنمية، وزارة التضامن الاجتماعي، مساهمة الجمعيات الأهلية.

- يتم حالياً إعداد المبادرة الخاصة بإعداد الموازنة المستقبلية للنوع الاجتماعي والتي تستهدف استكمال الجهود لتمكين المرأة من خلال إدماج النوع في الموازنة العامة للدولة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

- زادت مشاركة النساء في قوة العمل من ٢٢ في المائة من إجمالي القوي العاملة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٧. وترتفع نسبة النساء في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في المحافظات الريفية عنها في المحافظات الحضرية التي يقوم فيها القطاع العام بدور المستخدم الرئيسي لـ ٢٥,٦ في المائة من القوي العاملة من النساء وتزيد معدلات البطالة بين الإناث المتعلمات عن مثيلاتها بين الذكور وقد أدى تقلص القطاع العام وتنفيذ برامج الخصخصة إلى زيادة معدلات البطالة بين النساء.

- هناك عدد كبير من الوحدات الحكومية والمنظمات الغير حكومية التي تقوم هي والقطاع الخاص بتوفير فرص للنساء للحصول على قروض بهدف مساعدتهن على إقامة مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وقامت الحكومة بعقد بروتوكولات مع بنك التنمية الزراعي لإقامة نظام إئتمان يستهدف النساء الريفيات أما وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة فقد أنشأت آلية لمنح الموظفات قروضا معفاة من الفائدة وذلك لتشجيع النساء على العمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمحدودة.

- يقوم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع شبكة نشطة من المنظمات غير الحكومية وإتحادات نسائية بتنفيذ مشروعات تدعم اعتماد المرأة على ذاتها من خلال التدريب والقروض كما قام المجلس القومي للمرأة بإنشاء مركز تنمية مهارات المرأة في مجال المشروعات الصغيرة لتزويد المرأة بالإستشارات والمهارات التدريبية اللازمة لدعم قدرتها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد القومي وفي مبادرة مشتركة مع وزارة الاتصالات قام المجلس بتنفيذ برنامج رخصة القيادة الدولية للكمبيوتر لزيادة فرص توظيف المرأة إلى جانب هذا تصدر الوزارة مجلة شهرية تتضمن إعلانات عن الوظائف المتاحة في محاولة لفتح أبواب التوظيف أمام النساء المؤهلات.

٢- العقبات... والفجوات.. والتحديات

- معدلات التنمية الاقتصادية في مصر لا تكفي لخلق وظائف كافية مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بين الإناث والذكور.
- أدت سياسات الخصخصة واقتصاد السوق الحر إلى تقلص دور القطاع العام الذي يقوم بدور المستخدم الرئيسي للمرأة ولم يقم القطاع الخاص بتعويض هذا الدور.
- عدم توافر بطاقة تحقيق الشخصية لدى بعض النساء في المناطق الريفية تحرمها من حق الحصول على القروض وأي شكل من أشكال الائتمان المالي.

٣- الدروس المستفادة

- ضرورة استمرار وتعزيز جهود المجلس القومي للمرأة والمنظمات غير الحكومية في المتابعة والتأكيد على حصول المرأة على حقوقها.
- يجب أن تقوم الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي في برامج الإصلاح الاقتصادي لتفادي ردود الفعل السلبية على النساء.
- أهمية إعداد الميزانيات التي تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي كإداه رئيسية لتحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة.
- يجب تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة عن طريق زيادة إتاحة التدريب والتكنولوجيا والائتمان امامها.
- من المهم توفير مزيد من مراكز الرعاية اليومية للأطفال لتكون في متناول يد المرأة العاملة ذات المستوي الاقتصادي المتوسط.

واو- المرأة في السلطة وصنع القرار

١- السياسات والتعديلات التشريعية والبرامج والمشروعات الناجحة

أصدر رئيس الجمهورية تعليماته للحكومة، ودعا الأحزاب السياسية والهيئات القومية، إلى إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ خطوات عملية لزيادة مشاركة المرأة الفعلية في صناعة القرار والحياة السياسية. ولتحقيق هذا الهدف، تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين مشاركة المرأة الفعلية منها:

- تشارك المرأة في صياغة سياسات الدولة بوصفها وزيرة في الحكومة وعضو في البرلمان وخبيرة في مراكز وضع السياسات.
- تشغل المرأة الوظائف القيادية بالوزارات والمصالح الحكومية وتصل نسبتها إلى ٣٦,٦٠ في المائة في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- تشارك المرأة في المجالس التنفيذية في الإدارة المحلية بالمحافظات وترأس بعض مجالس القرى ومجالس الحي ومجالس المدينة.
- تم فتح باب القضاء للمرأة ففي عام ٢٠٠٣ تم تعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا وهي من أعلى المناصب القضائية في مصر وفي عام ٢٠٠٥ تم تعيين قاضيتين بهيئة المفوضين وفي عام ٢٠٠٧ عينت ثلاثون قاضية في مناصب قضائية مختلفة وفي عام ٢٠٠٨ تم تعيين اثنا عشر قاضية بعد ذلك.
- عدد الإناث بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية يمثل نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي أعضاء السلك الدبلوماسي.
- يوجد من السيدات المصريات من يشغلن مناصب رفيعة المستوى في الجهات الدولية والإقليمية.
- تمثل المرأة ما يقرب من ٤١ في المائة من حجم القوي الانتخابية في مصر ٢٠٠٨.
- تشارك المرأة في الأحزاب وفي عضوية النقابات المهنية وعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية.
- تشغل المرأة منصب رئيس جامعة ونائبة لرئيس جامعة وكذلك لعدد من المراكز البحثية الوطنية ذات المستوى العالي.
- في عام ٢٠٠٨ تم تعيين أول سيدة كعمدة لقرية.
- تم تعيين أول ماذونه في عام ٢٠٠٨.
- وصلت المرأة إلى منصب وكيلة بمجلس الشعب (المجلس الأول في البرلمان المصري) وعضو ورئيسة اللجنة البرلمانية للتشريع وكرئيسة اللجنة التنموية البشرية في مجلس الشورى كما تشارك المرأة في جميع اللجان البرلمانية بمجلسي الشعب والشورى، إلا إن تمثيل المرأة في البرلمان لا يزال ضئيلاً وبالرغم من ذلك فكانت لمساهمة النساء أهمية بالغة في المناقشات البرلمانية وفي عمل المجلسين وتمثيل البرلمان المصري في محافل برلمانية إقليمية ودولية وفي ضوء التعديل

الدستوري للمادة ٦٢ تم تعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب بإضافة ٣٢ دائرة انتخابية يقتصر الترشيح فيها على المرأة وذلك لمدتين فقط من مدد المجلس وهو ما يضمن ٦٤ مقعدا على الأقل للمرأة هذا بالإضافة إلى تمكين المرأة من الترشيح في باقي الدوائر وعددها ٢٢٢ دائرة وقد تم موافقة مجلسي الشعب والشورى على هذا القانون وسيتم تطبيقه في أول انتخابات برلمانية في الدولة.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- مازال المجتمع لا يؤمن بقدرة المرأة السياسية وقدرتها على تمثيله في المجالس النيابية.
- عزوف المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية في بعض المجتمعات الريفية.

٣- الدروس المستفادة

- تعزيز الجهود المبذولة لتنمية قدرات المرأة السياسية وتوعيتها بحقوقها.
- حملات التوعية مؤثرة وهناك حاجة مستمرة إليها ورفع وعي الناخبات بأهمية دورهن السياسي.
- ثبت نجاح أنشطة جماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صناعة القرار.
- استمرار دعم برنامج التمكين السياسي للمرأة التابع للمجلس القومي للمرأة بهدف ترويج المشاركة السياسية.
- ضرورة التصدي لأي ممارسات تؤدي إلى عرقلة وصول المرأة إلى المناصب العليا.

زاي- حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة (حقوق المرأة)

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

- ينص الدستور المصري والقوانين المكملة له على أن الرجل والمرأة متساويان في كافة الحقوق والواجبات، إلا إن هناك بعض الحالات التي تنتهك فيها هذه الحقوق فيما يتعلق بعملية التنفيذ وليس بسبب القوانين نفسها.
- توجهت السياسات الناجحة في هذا المجال بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان سنة ٢٠٠٤ بتمثيل نسائي بلغ ٢٣,١ في المائة.

- تم تعديل قانون الأحوال الشخصية سنة ٢٠٠٠ لتيسير إجراءات الطلاق على النساء وهو ما عرف بقانون "الخلع" والذي منح المرأة لأول مرة الحق في تطبيق نفسها حتى إذا لم تتمكن من إثبات الضرر.
 - تم إلغاء المواد التي وردت في قرار السيد وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لعام ١٩٩٦ والتي تنص على ضرورة حصول الزوجة على إذن زوجها كشرط مسبق لحصولها على جواز سفر والسماح لهل بالسفر.
 - وفي مجال المساواة بين الجنسين، تم تعديل قانون الجنسية لمنح المرأة المصرية المتزوجة من غير مصري حقوقاً متساوية مع الرجل بخصوص انتقال الجنسية المصرية لأبنائها. وكان القانون القديم يمنح هذا الحق للأب فقط.
 - تم إصدار القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق تأمين الأسرة الذي يحقق عدة أهداف من بينها صرف النفقة للزوجة المطلقة إلى إن يتم حل قضايا الأحوال الشخصية وتنفيذ أحكام النفقة.
 - القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء محاكم الأسرة.
 - تم رفع التمييز ضد المرأة من خلال تعديل قانون الضرائب بإصدار القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ باعتبارها دافعة ضرائب تتمتع بحد الإعفاء على أساس مبدأ المساواة مع الزوج.
 - رفع سن الحضانة لخمس عشرة عاماً بالنسبة للذكور والإناث بصور القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥.
 - القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التأمين الاجتماعي حيث أصبح من حق الزوج صرف معاش زوجته المتوفاة.
 - تم تعديل قانون الأحوال المدنية بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والذي رفع سن زواج الفتاة من ١٦ إلى ١٨ عام بموجب نص صريح وهو نص المادة ٣١ مكرر.
- وقد أتخذ المجلس القومي للمرأة الخطوات التالية لضمان احترام الحقوق الإنسانية للمرأة:
- إنشاء وحدات تكافؤ فرص في ٢٩ وزارة و٣ وحدات بالجهاز الإداري للدولة لضمان حق المرأة في العمل.
 - طالب وشارك في إنشاء محاكم الأسرة لضمان احترام حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة في الأسرة.

- سعى المجلس القومي للمرأة والمنظمات الحكومية لرفع التحفظات على بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إنشاء مكتب شكاوى المرأة وفروعه في جميع محافظات مصر لإنصاف المرأة في حاله انتهاك حقوقها الإنسانية.
- أعد المجلس مشروع الحقوق القانونية للمرأة في صورة مبسطة تأخذ شكل أسئلة وأجوبة مسجلة على شرائط كاسيت يتم فيها شرح قوانين الأحوال الشخصية والتي تم توزيعها مجانا وهي حاليا في متناول جميع السيدات بدءا من القرى إلى المدن.
- بالإضافة إلى ذلك، تقوم العديد من المنظمات الحكومية بتنفيذ برامج لمحو الأمية القانونية بهدف زيادة وعى المرأة والمجتمع ككل بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للتنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد وتختص بصياغة خطة عمل قومية للتصدي لقضية الاتجار في الأفراد مع متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية واقتراح التدابير والإجراءات اللازمة في هذا الشأن وبشارك المجلس القومي للمرأة فيما يخص المرأة في ذلك.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- نقص وعى شريحة من النساء وخاصة في الريف بحقوقهن هو السبب الأكبر لعدم مطالبتهن بذلك الحقوق.
- التقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة خاصة في المناطق الريفية تحرم المرأة من كثير من حقوقها الإنسانية وتمثل هذه التقاليد في الحرمان من "التعليم - الزواج المبكر - سوء تطبيق نظام الميراث - ختان الإناث".

٣- الدروس المستفادة

- إنشاء مؤسسات مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ومحكمة الأسرة، وأيضا إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، هو أمر أساسي لمراقبة احترام الحقوق الإنسانية للمرأة.
- استمرار التنسيق والتعاون بين هذه المجالس مع تبادل الخبرات والبيانات والأفكار بغرض تحسين قدرتها على حماية الحقوق الإنسانية للمرأة.
- أثبت مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالمجلس القومي للمرأة انه يلعب دورا أساسيا في إلقاء الضوء على أهم الانتهاكات واقتراح العديد من التعديلات على التشريعات.

حاء- المرأة والإعلام

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

• تبذل الدولة جهودا إعلامية لتغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلبا على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع من خلال:

- تطوير الرؤية الإعلامية فيما يتعلق بالمرأة؛
- تطوير الرسالة الإعلامية التي تستهدف تغيير ثقافة المجتمع الخاصة بالمرأة وقضايا النوع؛
- عدم التمييز على أساس النوع وتحقيق تكافؤ الفرص.

• أنشأ المجلس القومي للمرأة وحدة رصد اعلامى Media Watch Unit لمراقبة محتوى الرسالة الإعلامية المقروءة والمسموعة فيما يتعلق بالمرأة والتوصية بإجراءات تصحيحية تهدف إلى المزيد من تحسين صورة المرأة المصرية. وقد بدأ تحليل الرسائل الإعلامية بالفعل ولكن يجب بذل جهود مكثفة لتفعيل التوصيات التي تخرج عن هذه التحليلات لتحديد دور ومسئولية كل الأطراف المشاركة.

• قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الهيئات المعنية بإنتاج أفلام قصيرة وتبويها تهدف جميعها إلى خلق وعى بين الجماهير أو تستهدف جماعات معينة وتأخذ في الاعتبار المعايير الاجتماعية والثقافية الخاصة لبعض المجتمعات مثل مجتمعات البدو أو المجتمعات الريفية، أو اهالى الصعيد حيث تنتشر ممارسات سيئة بنيت على أساس مفاهيم خاطئة لحقوق وأوضاع الجنسين وفى هذا الإطار لعبت محطات التلفزيون المحلية التي تم إنشاؤها في التقسيمات الجغرافية الثمانية لمصر دورا هاما كموصل اجتماعي.

• أنشأ اتحاد الإذاعة والتلفزيون لجنة متخصصة للمرأة تتولى مسؤولية وضع الاستراتيجيات القومية والخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين مكانة المرأة. وقد عمل المجلس القومي للمرأة على توفير الحجج والوثائق وغيرها من الأدوات اللازمة للمساعدة على تطوير إستراتيجية إعلامية هادفة لتحسين صورة ووضع المرأة كما تعاون اتحاد الإذاعة والتلفزيون مع المجلس القومي للمرأة في إطلاق حملة إعلامية بهدف اطلاق المرأة على حقوقها ومساعدتها على التعرف على الخدمات التي تقدمها المؤسسات التي تعمل على تقدمها حتى تستطيع الاستفادة منها.

• عقدت وزارة الثقافة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة عددا من ورش العمل والحلقات الدراسية لرفع الوعي بين عامة الناس في مصر بصفة عامة والنساء بصفة خاصة حول حقوق وواجبات المرأة من خلال أنشطة قصور الثقافة المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ببرامج متنوعة تهدف إلى تغيير وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية السلبية.

- تقوم وزارة التربية والتعليم بتعديل المناهج التعليمية في جميع المراحل وتنقيتها باستمرار من كل ما يؤدي إلى تفوق أحد الجنسين على الآخر والتصدي للعادات العرفية والممارسات السلبية.
- تعتبر قوافل التنوير التي تنظمها وتنفذها وزارة التنمية المحلية من أهم الجهود التي تعمل بأسلوب الإقناع المباشر وتعمل على تدعيم القيم والعادات والأعراف الاجتماعية الايجابية وتحارب السلبي منها.
- يتم تدريب العاملين في مجال الإعلام من خلال برنامج تدريبي طموح ومستمر في جميع محافظات مصر ويشمل الدعوة إلى تصويب ما يشوب صورة المرأة من أخطاء كما يستهدف البرنامج الرائدات الريفيات والصحيات حيث أن هذه الشريحة من القيادات الطبيعية تعتبر ذات تأثير ايجابي مباشر على المرأة في المجتمعات المحلية في الريف والحضر على السواء.
- يزيد عدد النساء اللاتي تتولين مناصب إدارية عليا في الإعلام مثل رئيسات محطات التلفزيون عن عدد الرجال في تلك المناصب كذلك ترأس التلفزيون الوطني امرأة وقد شغلت المرأة هذا المنصب منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما متوالية كما إن أغلب المحطات التلفزيونية الوطنية تشغل المرأة فيها منصب مدير.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- مازالت صورة المرأة في الإعلام وخاصة في المسلسلات والدراما بعيدة عن صورتها الحقيقية.
- تغلب الرغبة في الكسب المادي على الالتزام بالصورة الواقعية للمرأة حيث يتم اظهارها كنموذج للجنس يدر العائد المادي بصورة أكبر.

٣- الدروس المستفادة

- ثبت إن هناك حاجة كبيرة لاستمرار تدريب الإعلاميين أنفسهم بما فيهم النساء بصفة مستمرة بغرض التوعية بمفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي.
- ثبت تأثير زيادة مشاركة المرأة في مجلس إدارة اتحاد الإذاعة والتلفزيون في تغيير صورة المرأة في البرامج ذات التوجهات الثقافية وهناك حاجة لدعم ذلك الاتجاه.

طاء- المرأة والبيئة

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

- إن إنشاء مصر لوزارة الدولة للبيئة هو أمر يؤكد التزامها بحماية البيئة والحفاظ عليها وكان أول من تولي الوزارة امرأة وقد تم إنشاء وحدة المرأة بالوزارة لتحسين دور المرأة كرائدة بيئية

وعنصر أساسي في التغيير وقد تم إعلان عام ٢٠٠٣ عام المرأة والبيئة في مصر وكانت أول مهام الوزارة ضمان تنفيذ الأجندة الوطنية ٢١ وخطة العمل التي أعدتها الهيئة المصرية لشئون البيئة التي كان قد تم إنشائها بناء على اقتراح من احد النساء أعضاء البرلمان.

• تم الاعتراف بأهمية تحسين حملات التوعية البيئية بين النساء بوصفهن الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية الحفاظ على البيئة فأوليت تلك الحملات اهتماما خاصا وتتوزع حملات التوعية هذه على مختلف المبادرات البيئية التي تشترك فيها الحكومة وتهدف الحكومة من خلال مثل تلك الحملات إلى الترويج لدور المرأة كمدير للموارد الطبيعية وتحسين ظروف الحياة في المناطق العشوائية بالمدن وفي الريف المصري كذلك شاركت الحكومة في عدد من المبادرات المحلية ودخلت في عمليات شراكة مع كل الأطراف المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل مكافحة ملوثات البيئة وكل ما يهددها بشكل فعال كذلك تم تعريف المرأة بعدد من الأدوات التكنولوجية التي تحافظ على البيئة ويشمل ذلك تدريبها على استخدام الوقود العضوي في الطهي وغيره من تطبيقات الطاقة المتجددة للحفاظ على موارد الطاقة التقليدية وإعادة معالجة المخلفات الزراعية وإنتاج أسمدة عضوية وأعلاف للحيوانات.

• تم إطلاق حملات قومية للتوعية البيئية تستهدف الرجال والنساء وتستخدم وسائل الاتصال الفعال كمحطات التلفزيون والإذاعة والصحافة التي تخصص صفحات خاصة لهذا الغرض.

• رأست امرأة المشروع الناجح والخاص بحماية هواء القاهرة وقد اثبت المشروع انه نموذج للالتزام المرأة بحماية البيئة فقد نجح المشروع في تخفيض نسبة الرصاص من جو القاهرة الكبرى بنسبة ٨٠ في المائة. وقد أدركت عديد من الجهات المانحة أهمية دور المرأة في مكافحة التأثيرات الخطيرة للتلوث على البيئة وجميع المشروعات البيئية الجديدة تشمل عنصر النوع الاجتماعي.

• انشأ المجلس القومي للمرأة لجنة للبيئة لضمان مشاركة المرأة في كافة القضايا البيئية.

• تكوين لجنة خاصة لدعم دور المرأة في مكافحة المخاطر الصحية والبيئية في أحد المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة من التلوث بالرصاص في القاهرة الكبرى بشبرا الخيمة والذي ترتب على نتائجها إغلاق ونقل مسابك الرصاص بشبرا الخيمة.

• قامت وزارة البيئة بإنشاء مراكز للتدريب البيئي للمرأة في بعض المحافظات كما تقوم بعقد العديد من ندوات التوعية للسيدات والفتيات حول دور المرأة في مجالات حماية البيئة من التلوث، وحماية البيئة الهوائية، وتقليل استخدام الكيماويات في الزراعة، وتدوير المخلفات الزراعية، بالإضافة إلى حماية المصادر المائية.

• قامت وحدة المرأة بوزارة البيئة بدعم الجمعيات الأهلية المهمة بقضايا المرأة والبيئة من خلال المشاركة في أنشطتها سواء بالدعم الفني أو بتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ خططها، ودعم الجامعات والمؤسسات التي تقوم بحملات التوعية البيئية، بالإضافة إلى المشاركة في تدعيم أنشطة

الوعي البيئي لدى الأطفال حيث ساهمت الوحدة في توفير وسائل التوعية مثل الكتب للأطفال في سن المدرسة لتوعيتهم بالبيئة المحيطة ودورهم في المحافظة عليها.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- عدم التطبيق الصارم لقانون حماية البيئة.
- عدم الوعي بالمخاطر البيئية وبالحاجة لحماية البيئة بالصورة المفروضة.
- الجهود الحكومية المتعددة لتخفيف الكثافة السكانية العالية والحمل الزائد على البنية الأساسية القائمة عن طريق إنشاء مجتمعات ومدن في المناطق الجديدة لم يثبت نجاحها حتى الآن إعادة توزيع السكان.
- عدم الوعي الكافي بالعلاقة بين السلوكيات البيئية والسلبية وعملية التنمية والأثر الاقتصادي والاجتماعي للتلوث.

٣- الدروس المستفادة

- يجب تطبيق القانون الخاص بحماية البيئة بصرامة كما يجب إدخال نظام حوافز وعقوبات بشكل حازم.
- ثبت أهمية مشاركة الجماعات النسائية في مكافحة الآثار السلبية للتلوث البيئي.
- نجاح مشاركة المرأة على مستوى اتخاذ القرار هام جدا بالنسبة للحفاظ على البيئة.
- ضرورة دمج الاهتمامات والمعارف والممارسات التقليدية للمرأة الريفية ودورها في الإنتاج الزراعي وإدارة المياه في منظومة التخطيط البيئي في المناطق الزراعية.

باء- الطفلة الأثني

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

- هناك اهتمام كبير بالأطفال الإناث في مصر فقد قدم المجلس القومي للطفولة والأمومة العديد من المبادرات لحماية حقوقهن.
- حملة لمناهضة ختان الإناث تحت عنوان (بداية ونهاية) التي أعلنتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك بمعاونة الجهات المعنية لتفعيل وتنفيذ هذا الشعار على أرض الواقع لاجتزاز هذه الظاهرة من جذورها.

- إنشاء خط نجدة الطفل رقم (١٦٠٠٠) عام ٢٠٠٥ كآلية من أجل حماية الأطفال من كافة أشكال العنف.
- صدر قرارين أحدهما لوزير الصحة والثاني لنقيب الأطباء المصري لتجريم الختان ويعرض كل من يقوم بهما للمساءلة القانونية وتم بالفعل إجراءات تنفيذية لتلك القرارات.
- تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بتجريم ختان الإناث.
- يقوم المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتصدي لظاهرة الختان من خلال تنفيذ برنامج قومي يستهدف خلق رأي عام معارض للظاهرة والحد من الضغوط الاجتماعية والثقافية من خلال تنفيذ البرنامج في ١٢٠ قرية في محافظات الوجه القبلي والبحري وبالمشاركة مع رجال الدين المسلم والمسيحي والجمعيات الأهلية.
- مشروع حماية النشء من المخدرات أولي اهتماما خاصا بحماية الأطفال الإناث من المخدرات من خلال استخدام توعية غير مباشرة تهدف إلى ترسيخ المهارات.
- تم وضع برنامج للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال للحد التدريجي من عمل الأطفال وتحويل العمالة الخطرة إلى عمالة آمنة. وتقديم خدمات الحماية الصحية والعمل على إلحاقهم بالمدارس التأهيلية.
- تم إنشاء خط ساخن خاص للإعاقاة يقدم النصح والإرشاد ويحول الحالات للمتخصصين ويوفر الاحتياجات الخاصة للأطفال المعاقين.
- صدقت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية للسن الأدنى للعمل كما صدقت أيضا على اتفاقية المنظمة حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال Worst Forms of Child Labor.
- في إطار مبادرة "القراءة للجميع" التي تتبناها سيدة مصر الأولى تم إنشاء عدد كبير من المكتبات في جميع أنحاء مصر وتزويدها بالأجهزة الإلكترونية من أجل التدريب على تكنولوجيا المعلومات وحققنا برامج الأنشطة المكثفة خاصة خلال الإجازات الصيفية نجاحا كبيرا في جذب الفتيات للقراءة والتعلم.
- بدأت مبادرة تعليم الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالمدارس في ٧ محافظات في سنة ٢٠٠١ وتولي المجلس القومي للطفولة والأمومة تنفيذها وقد أتاحت مبادرة مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع فرصة أخرى للفتيات المتسربات من المدارس للعودة للتعليم مرة أخرى خاصة في المناطق الريفية التي يؤدي بعد المسافة فيها بين المدارس والقرى إلى إجماع الفتيات عن الالتحاق بالمدارس.
- تم إنشاء عدد من المدارس الصديقة للبنات لتوفير بيئة ملائمة لتقديم تعليم مرتفع المستوى يمكنهن من الإسهام في تطوير المجتمع ويتم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع المجتمع المدني.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

- يؤدي الفقر إلى حرمان الفتيات الإناث من التعليم وخاصة في المناطق الريفية.
- لازالت ممارسة ختان الإناث منتشرة بسبب بعض العادات الخاطئة المتوارثة منذ أمد طويل.

٣- الدروس المستفادة

- تعليم الفتيات أمر أساسي.
 - القروض الصغيرة للمرأة المعيلة يمكن أن تقلص من ظاهرة عمل الأطفال وتزيد فرص التحاقهم بالمدارس وهو ما ثبت من مشروعات المجلس القومي للمرأة.
 - يجب بذل مزيد من الجهود لزيادة وعي الآباء بالضرر الذين يتسببون فيه نتيجة للتمييز بين الذكور والإناث.
-

الجزء الثالث

التنمية المؤسسية

١- سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

يمكننا إرجاع نجاح السياسات والقفزة التي حققتها مصر نحو تقدم المرأة إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، والمجلس القومي للمرأة هو هيئة حكومية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية منوط بها التقدم باقتراحات للمؤسسات الدستورية حول السياسات التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة ومشاركتها في التنمية المستدامة للمجتمع. ومتابعة وتقييم تنفيذها ويناط للمجلس القومي للمرأة أيضا مراجعة القوانين فيما يخص المرأة وتعديلها لإزالة أي تمييز ضدها.

وقد أتاح هذا التكليف الواضح للمجلس توفير قوة سياسية لقضايا النوع، ووفر له الإطار القانوني والاستقلالية والميزانية الخاصة والقدرة اللازمة لاقتراح التغييرات الضرورية ومتابعتها، في تشاور تام وتعاون ومشاركة مع السلطات التشريعية وكل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية مثل القطاع الخاص، والمؤسسات البحثية والجامعات. ويتكون المجلس من ٣٠ عضوا من الشخصيات البارزة، وله لجنة تنفيذية و ١١ لجنة دائمة تختص كل منها بقضايا محددة، وهي: التعليم والتدريب والبحث العلمي، الإعلام، الثقافة، المشاركة السياسية، المنظمات غير الحكومية، المحافظات، البيئة، الاقتصادية، العلاقات الخارجية، التشريعية، الصحة والسكان كما للمجلس أمانة فنية.

كذلك فقد أتاح إنشاء ٢٧ فرعا للمجلس القومي للمرأة في محافظات مصر حوارا مستمرا مع كل شرائح المجتمع، كما أتاح له فرصة الحصول على معلومات مباشرة عن الأوضاع الخاصة بقضايا النوع في جميع أنحاء مصر، ومكنت تلك الفروع المجلس من الوصول إلى تلك المناطق ببرامجه للتوعية مع تكييفها لتناسب التقاليد المحلية والثقافة الفرعية لكل منطقة.

نجح المجلس القومي للمرأة في إنشاء وحدات تكافؤ فرص في كل الوزارات تقريبا (٢٩) وزارة و ٣ أجهزة بالجهاز الإداري بالدولة) لمراقبة تنفيذ المساواة بين الجنسين التي ينص عليها الدستور.

وقد تمثلت إحدى الانجازات الكبرى للمجلس القومي للمرأة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٢-٢٠٠٧/٢٠٠٧-٢٠١٢، كما تمثل إنجاز آخر للمجلس في استحداث المؤشرات الخاصة بالنوع حتى تتيح إطلاق برامج عمل بالحجم المناسب، وكذلك لاستخدامها كأدوات متابعه وتقييم تقيس بدقة مدى تحقيق السياسات والبرامج لمبدأ المساواة.

لذلك فقد اشتمل مكون البناء المؤسسي في خطة العمل من أجل المرأة المصرية على ما يلي:

- إنشاء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات.
 - بناء القدرات والمعرفة - داخل المؤسسات القائمة - الخاصة بتحليل الإنفاق العام وإدخال البعد الخاص بالنوع الاجتماعي في الميزانيات الوطنية.
 - بناء القدرات المؤسسية للآليات الوطنية من أجل إدخال مفهوم النوع في مهامها وأنشطتها الجارية، وكذلك تنسيق الجهود ومراقبة التقدم وتقييم النتائج.
 - بناء القدرات الخاصة بإقامة شبكة من العلاقات المفيدة والضرورية.
- وبالتوازي مع هذه المبادرة قام المجلس بالمبادرة الأولى التي تهدف إلى ضمان إتاحة بيانات مفصلة فعالة ودقيقة حول قضايا النوع، وذلك بالتعاون مع الشركاء التاليين:
- وحدة المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
 - وحدة تخطيط سياسات النوع بمعهد التخطيط القومي.
 - الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة التضامن الاجتماعي.
 - وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة بوزارة الزراعة.
 - وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية.
- بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس القومي للمرأة بإدخال نظام معلومات جغرافي يستخدم البيانات المفصلة وفقا للنوع كأداة لدعم اتخاذ القرار.
- يناط بالمجلس القومي للطفولة والأمومة الاعتناء بالفتيات حتى سن الثامنة عشر وأحوال الأمومة وتتمثل رسالته في:
- اقتراح سياسة عامة في مجال الطفولة والأمومة.
 - جمع المعلومات والإحصائيات والدراسات المتاحة المتعلقة فيما يتعلق بالأمهات والأطفال.
 - اقتراح برامج تدريبية تهدف إلى توفير مستوى أداء جيد في تنفيذ أنشطة الطفولة والأمومة.
 - اقتراح برامج ثقافية وتعليمية وإعلامية تهدف إلى رفع وعي الرأي العام وتشجيع النشاط التطوعي.
 - التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
 - تقديم الرأي حول الاتفاقيات التي تهم الطفولة والأمومة.

وقد نجح المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة التربية والتعليم في الدعوة لإنشاء مدارس صديقة للفتيات في جميع بقاع مصر لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم، كما وضع المجلس بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية خطة قومية لمكافحة ختان الإناث.

المجلس القومي لحقوق الإنسان ويتركز نشاطه حول:

- تعزيز وتحقيق حماية حقوق الإنسان.
- نشر الوعي والإسهام في ضمان حماية الحقوق.

وحدة المرأة والتنمية بالصندوق الاجتماعي للتنمية وتختص بإقامة:

مشروعات إقراض صغيرة ومنتاهية الصغر للسيدات ضمن برنامج قومي طموح.

٢- العقبات... والفجوات... والتحديات

الموارد المالية المخصصة في الميزانية العامة للدولة لازالت غير كافية لتحقيق الأهداف الطموحة في مجال قضايا النوع الاجتماعي.

٣- الدروس المستفادة

- ضرورة استمرار المتابعة الفعالة لأثر هذه الآليات على تحقيق الهدف.
- متابعة أوجه صرف المخصصات المالية لقضايا النوع في موازنات مختلف الوزارات لها اثر كبير على مدى الالتزام بها.
- أهمية التنسيق الدائم بين الجهات المانحة فيما يتعلق بتمويل الآليات المعنية بشئون المرأة.

الجزء الرابع

التحديات الرئيسية وكيفية التعامل معها

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين وضع المرأة في مصر ولتنفيذ برنامج عمل بكين Beijing Platform of Action وكذلك الالتزامات الدولية مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" و"الأهداف التنموية للألفية" إلا إن هناك عددا من التحديات التي لا تزال تحتاج للتعامل معها باهتمام بالغ وتشتمل هذه التحديات على التالي:

- القضاء على معدل الأمية المرتفع بين النساء وإتاحة التعليم للجميع ويحتاج محو الأمية إلى المزيد من الأساليب المبتكرة والى متابعة فعالة وقد ركزت الحكومة على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في السنوات الأخيرة وحققت نجاحا ملموسا في هذا الصدد. كذلك تحسنت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي وما بعد الثانوي. وتتمثل أكبر التحديات التي مازالت تواجهنا في مجال التعليم في كيفية إلحاق كافة الأولاد والبنات بالمدارس على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة للأباء، وتتضمن هذه التحديات أيضا البنية الأساسية ومحتوى المناهج كما تعتبر الحاجة لربط التعليم بسوق العمل المتغير على قدر كبير من الأهمية.
- التأكيد على ضرورة تنفيذ القوانين التي تضمن عدم التمييز ضد المرأة ومتابعة بعض الممارسات غير القانونية والقضاء عليها ويعتبر إنشاء مكتب شكاوي المرأة بالمجلس القومي للمرأة إحدى آليات متابعة التنفيذ السليم للقانون وضمان عدم انتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة ويجب إن تكون هناك آليات أخرى تضمن تحقيق ذلك.
- بذل مزيد من الجهد لرفع مستوى المشاركة المنخفضة للمرأة في الحياة السياسية وهو أمر يبعث على القلق لذا فإن هناك ضرورة ملحة للتوصل إلى السبل والأساليب التي يمكن بها زيادة هذه المشاركة كما يتعين أيضا بناء المهارات القيادية للمرأة على كافة المستويات.
- المشاكل المتعددة التي تواجه الأعداد الكبيرة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي سواء من ناحية انخفاض دخل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بوجه عام عن الرجل بالإضافة إلى عدم تمتعهن بمميزات التأمين الاجتماعي والصحي والاستقرار في العمل.
- وضع أنظمة جادة للتأمين الصحي والاجتماعي في تناول يد المرأة الفقيرة أو ذات دخل متواضع.
- أدت العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق الحر وما نتج عن ذلك من تطورات وابتكارات هائلة إلى تغيير نظم الإنتاج واستراتيجيات التسويق القومية. وتشكل هذه التغيرات السريعة تحديات بالغة مازالت المرأة المصرية غير مستعدة على نحو كاف لمواجهتها.

- استكمال الجهود والخطط والميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي والني تراعي سد الفجوة بين الجنسين في المجالات المختلفة.
- التصدي للتقاليد الاجتماعية والموروثات الثقافية في بعض المناطق النائية والريفية التي مازالت تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية.
- توفير بطاقة تحقيق الشخصية لجميع النساء حيث غياب تحقيق الشخصية يحرمها من الكثير من الحقوق مثل الحصول على قروض.... الخ.
- قلة وعي بعض النساء بحقوقهن وخاصة في المناطق الريفية والتي يزداد فيها نسبة الأمية.